

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق

القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في

31 كانون الأول 2017

الصفحة

| | |
|------|--|
| - | تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية |
| 1 | قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية |
| 2 | قائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر |
| 13-3 | إيضاحات حول القوائم المالية |

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى الحكومة العراقية ولجنة الخبراء الماليين لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي المتحفظ

في رأينا، وبإستثناء الآثار الممكنة لما ورد في فقرات أساس الرأي المتحفظ من هذا التقرير، ان القوائم المالية تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية وقائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق ("الصندوق") للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 وفقا لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".

نطاق التدقيق

تشمل القوائم المالية للصندوق ما يلي:

- قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017.
- قائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017.
- إيضاحات حول القوائم المالية، وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي المتحفظ

- كما هو مبين في الإيضاح رقم (4) حول القوائم المالية، لم تستلم وزارة النفط تقارير إنتاج النفط من إقليم كردستان ومحافظة كركوك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017. إن التقارير المستلمة من قبل وزارة النفط تتضمن الكميات التي تم ضخها في الأنابيب فقط وبالتالي لم يتمكن من التحقق من كميات إنتاج النفط للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 في إقليم كردستان ومدى تأثير ذلك على القوائم المالية.
- كما هو مبين في الإيضاح رقم (5) حول القوائم المالية، وبموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 لعام 2003 فإن كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي يوجد لديها أموال أو موجودات مالية أو موارد اقتصادية عائدة للنظام العراقي السابق أو مؤسساته أو شركائه أو وكلائه موجودة خارج العراق بتاريخ القرار ملزمة بتجميد هذه الموجودات (ويشار إليها بالموجودات المجمدة) وتحويلها الى الصندوق مباشرة، إلا إذا كانت تلك الموجودات المجمدة تحت حكم القضاء أو التحكيم أو أمور إدارية أخرى. ان بعض تلك الموجودات المجمدة لا تزال لدى عدد من الدول الأعضاء التي تواصل الحكومة العراقية متابعتها باستمرار. نظرا لعدم وجود معلومات كافية ودقيقة حول هذه الموجودات المجمدة لم تتمكن الحكومة العراقية من اعتماد تقدير دقيق لقيمة الموجودات المجمدة التي يمكن أن يتم تحويلها الى الصندوق، حيث ان بعض هذه الموجودات المجمدة قد صدر بها حكم في وقت سابق، وعليه لم يتمكن من تحديد ما إذا كانت جميع المبالغ المحصلة من الموجودات المجمدة قد تم استلامها من قبل الصندوق أو تم تحويلها الى مؤسسات أو دوائر حكومية أخرى.

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مبينة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات فيما يخص تدقيق القوائم المالية" من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

الاستقلالية

إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

الأساس المحاسبي ومحدودية الاستخدام

كما هو مشار إليه في الإيضاح رقم (2) حول القوائم المالية والذي يوضح أسس إعداد القوائم المالية، لقد تم إعداد القوائم المالية للصندوق لمساعدة الحكومة العراقية ولجنة الخبراء الماليين للإمتثال لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي". ونتيجة لذلك، قد لا تكون القوائم المالية مناسبة لأية اغراض أخرى.

إن تقريرنا موجه لاستخدام الحكومة العراقية ولجنة الخبراء الماليين لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق ولا ينبغي استخدامه أو توزيعه إلى أي أطراف أخرى غير الحكومة العراقية ولجنة الخبراء الماليين لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق. إن رأينا غير متحفظ بهذا الخصوص.

أمر آخر

تم تدقيق القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي" للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 ومراجعة القوائم المالية المرحلية للفترة المنتهية في 30 حزيران 2016 من قبل مدقق حسابات والذي أبدى رأي متحفظ واستنتاج متحفظ حول القوائم المالية المدققة والمراجعة بتاريخ 21 حزيران 2017 و 2 تشرين الثاني 2017 على التوالي، وذلك لعدم إستلام وزارة النفط تقارير الانتاج من إقليم كردستان للسنة والفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 و30 حزيران 2016 على التوالي بالإضافة لعدم وجود تقرير دقيق لقيمة الموجودات المجمدة العائدة للنظام العراقي السابق أو مؤسساته وشركائه أو وكلائه الموجودة خارج العراق.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي"، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ. كما أن الإدارة مسؤولة عند إعداد القوائم المالية عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله مستقبلاً، كمنشأه مستمرة، والإفصاح، إذا تطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الإستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية الصندوق أو إيقاف عملياته، أو عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسؤولية مدقق الحسابات فيما يخص تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالي من التأكيد، لكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق، التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، منفردة أو مجتمعة، ذات أثر معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الإجتهد المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناول تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لراينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن إحتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، حيث أن الإحتيال يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية للصندوق ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الصندوق.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، وفي ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة الصندوق على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وفي حال استنتاجنا وجود شكوك جوهرية، يتوجب علينا الإشارة في تقرير مدقق الحسابات إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند إستنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق. على الرغم من ذلك، قد تسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن مزاولة أعماله كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإيضاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور، من بينها نطاق التدقيق وتوقيته المخطط لهما ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

برائس وترهاوس كوبرز العراق





بغداد، العراق

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
بآلاف الدولارات الأمريكية

| كما في 1 كانون الثاني المعاد بيانها | كما في 31 كانون الأول المعاد بيانها | 2017 | الايضاحات | |
|---|--|--------------------|-----------|---|
| 2016 | 2016 | | | المقبوضات النقدية |
| 43,045,225 | 28,094,562 | 46,513,192 | 4 | مبيعات النفط المصدر |
| - | 7,096 | 7,095 | 8 | قروض مقبوضة |
| - | - | 75,123 | 5 | مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق |
| 6,691 | 18,636 | 43,077 | 7 | فوائد مقبوضة |
| 2,397,168 | 441,971 | 326,056 | 9 | مقبوضات أخرى |
| 45,449,084 | 28,562,265 | 46,964,543 | | إجمالي المقبوضات النقدية |
| | | | | المدفوعات النقدية |
| 33,850,000 | 29,828,415 | 46,818,000 | 10 | التحويلات إلى وزارة المالية خطابات الاعتماد لصالح المنشآت الحكومية العراقية |
| 7,068,194 | 549,881 | - | 11 | مدفوعات أخرى |
| 6,099,357 | 5 | 108,633 | 14 | إجمالي المدفوعات النقدية |
| 47,017,551 | 30,378,301 | 46,926,633 | | |
| (1,568,467) | (1,816,036) | 37,910 | | الوفر (العجز) في النقد وما في حكمه |
| 694,948 | (873,519) | (2,689,555) | | النقد وما في حكمه كما في 1 كانون الثاني |
| (873,519) | (2,689,555) | (2,651,645) | 15 | النقد وما في حكمه كما في 31 كانون الأول * |

* ظهر النقد وما في حكمه للسنوات المنتهية في 31 كانون الأول 2016 و 31 كانون الأول 2017 بخلاف طبيعته حيث تم تمويل العجز الحاصل في قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية من دفعات قرض صندوق النقد الدولي وقرض مصرف العراق للتجارة المبرمة مع الحكومة العراقية، وكما هو مبين في إيضاح رقم (19).


وزير المالية
وزارة المالية


مدير عام دائرة المحاسبة / د. م. م.
وزارة المالية

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
قائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
بآلاف الدولارات الأمريكية

| كما في 31 كانون الأول | | |
|-----------------------|-------------------|--|
| 2016 | 2017 | الإيضاحات |
| 30,684,570 | 48,943,351 | مجموع مبيعات النفط المصدر خلال فترة السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 كما في تقرير شركة تسويق النفط (سومو) |
| | | يضاف: |
| 2,026,487 | 4,525,505 | 4 النقد المودع في حساب تحصيل مبيعات النفط عن فواتير مبيعات قبل بداية الفترة |
| 21 | 121 | فوائد التحويلات المصرفية المتأخرة |
| (91,011) | (84,457) | ينزل: |
| (4,525,505) | (6,871,328) | غرامات التأخير المخصومة من فواتير المبيعات التحصيلات المودعة في حساب تحصيل مبيعات النفط بعد نهاية الفترة |
| 28,094,562 | 46,513,192 | المقبوضات من مبيعات النفط المصدر والمنتجات النفطية المصدرة والمودعة في حساب تحصيل مبيعات النفط المصدر |

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
بآلاف الدولارات الامريكية

1 معلومات عامة

تأسس صندوق تنمية العراق (الصندوق) بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003) والذي تم إقراره بتاريخ 22 أيار 2003 لإدارة عائدات النفط الخام ومنتجات النفط المصدرة من العراق والرصيد المتبقي من برنامج النفط مقابل الغذاء والمقبوضات من الموجودات المجمدة من النظام السابق، بحيث يكون صندوق تنمية العراق تحت رقابة وإدارة سلطة الائتلاف المؤقتة.

تم إنشاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق تنمية العراق، بموجب قرار مجلس الامن رقم 1483، لتعزيز الشفافية والمحاسبة المالية لصندوق تنمية العراق.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1546 وقرار سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 100 تم إنهاء عمل سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ 28 حزيران 2004 وانتقال إدارة الصندوق والرقابة الى الحكومة العراقية المؤقتة ومن ثم الى الحكومة العراقية الانتقالية وحالياً الى الحكومة العراقية.

يتكون الصندوق من حسابات مصرفية لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والتي يتم إدارتها من قبل البنك المركزي العراقي نيابة عن وزارة المالية بالإضافة الى حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي المرقم 300600 (الحساب اللاحق) والذي تم فتحه بتاريخ 27 أيار 2014. يشتمل الصندوق على (الحساب الفرعي) لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك حيث تتم إدارته من قبل المؤسسات الأمريكية ويتم مراقبته من قبل وزارة المالية، ويهدف هذا الحساب الى تسهيل عملية الصرف على العقود الموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة والتي تتطلب صرف دفعات للفترة ما بعد 28 حزيران 2004.

تشمل المؤسسات الأمريكية كل من القيادة المشتركة للتعاقد – العراق/افغانستان، مكتب المشاريع والتعاقد ومكتب إدارة وإعمار العراق والمراقب المالي (JASG) ومكتب نفقات الصندوق ومكتب إدارة عقود الدفاع ووحدة المهندسين في (JASG) وإعمار العراق والمراقب المالي للجيش الأمريكي وقوات التحالف. انتهت إدارة المؤسسات الأمريكية للحساب الفرعي بتاريخ 31 كانون الأول 2006.

تم غلق الحساب الفرعي لدى البنك الاحتياطي الفدرالي بتاريخ 10 تموز 2014 وتم تحويل رصيده الى حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي المرقم 300600 (الحساب اللاحق).

بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003) يجب إيداع 95% من مقبوضات صادرات مبيعات النفط ومنتجات النفط والغاز الطبيعي في الصندوق. إضافة الى أن كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن ملزمة بتجميد وتحويل الأموال والموجودات المالية الأخرى التابعة للنظام العراقي السابق الى الصندوق. إضافة الى ذلك فإن الأموال الفائضة من برنامج الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء"، الذي أسس بموجب قرار مجلس الأمن رقم 986 (1995) يجب أن تحول إلى الصندوق.

قرر مجلس وزراء جمهورية العراق في جلسته الثالثة والعشرين المنعقدة بتاريخ 19 تشرين الأول 2006 تشكيل لجنة الخبراء الماليين (اللجنة) لتتولى مهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للرقابة على الصندوق بعد انتهاء عمل هذا المجلس بتاريخ 31 كانون الأول 2007 على ان يرأس لجنة الخبراء الماليين رئيس ديوان الرقابة المالية (كما في تاريخ القرار) وبعضوية خبيرين مستقلين. وتكون لجنة الخبراء الماليين مسؤولة بشكل مباشر أمام مجلس الوزراء. أصدر رئيس لجنة الخبراء الماليين قراره بتاريخ 1 نيسان 2007 يتضمن أسماء أعضاء اللجنة وإعلان البدء بأعمالها، حيث تعمل اللجنة بشكل مواز مع عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة. قرر مجلس الوزراء العراقي في قراره المرقم 82 لسنة 2014 والمؤرخ في 18 تشرين الثاني 2014، تمديد خدمة السيد عبد الباسط تركي رئيس ديوان الرقابة المالية السابق في رئاسة لجنة الخبراء الماليين العراقية ولحين انتهاء اعمال لجنة التعويضات. بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1905 (2009) تم تمديد ترتيبات إيداع المبالغ المقبوضة من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق وفقاً للفترة 20 من قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003).

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
بالآلاف الدولارات الأمريكية

وتمديد الإجراءات المشار إليها في الفقرة 12 من قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003) والفقرة 24 من قرار مجلس الأمن رقم 1546 (2004) لمراقبة الصندوق من قبل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بالإضافة إلى هذا تقرر ان بنود الفقرة رقم 22 من قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003) يبقى معمول بها حتى 31 كانون الأول 2010، والخاصة بالموجودات المالية والأموال والمصادر الاقتصادية الموضحة في فقرة رقم 23 أخذين بعين الاعتبار الاستثناءات الواردة في الفقرة رقم 27 من قرار مجلس الأمن رقم 1546 لعام 2004 بهذا الخصوص.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1956 لسنة 2010 تم تمديد الترتيبات المذكورة في الفقرة السابقة حتى 30 حزيران 2011. بعد هذا التاريخ، تصبح هذه الترتيبات غير سارية المفعول ويتوجب على العراق القيام بالترتيبات النهائية التي تخلف صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

ان قرار مجلس الأمن رقم 1956 لسنة 2010، أكد على المتطلبات الموجودة في الفقرة 21 من قرار مجلس الأمن رقم 1483 لسنة 2003، بحيث يستمر العمل بإيداع 5% من مقبوضات صادرات مبيعات النفط ومنتجات النفط والغاز الطبيعي في صندوق التعويضات الذي تم تأسيسه بناء على القرار رقم 687 لسنة 1991.

في 30 حزيران 2011، تولت لجنة الخبراء الماليين مهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للرقابة على الصندوق وبتاريخ 27 أيار 2014، أصدر الرئيس الأمريكي قرار بإيقاف الحماية الأمريكية على صندوق تنمية العراق، لذلك قامت الحكومة العراقية بوضع آلية جديدة يتم بموجبها نقل إيرادات النفط بشكل يومي من حساب تحصيل مبيعات النفط الى حساب البنك المركزي العراقي 2 الموجود لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وبالمقابل تحويل المبالغ المودعة لدى حساب البنك المركزي العراقي 2 الى حساب وزارة المالية بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي (الحساب اللاحق رقم 300600).

إيقاف استقطاع نسبة 5% الخاصة بصندوق تعويضات الأمم المتحدة

أصدر مجلس إدارة لجنة التعويضات التابع للأمم المتحدة قراره المرقم 272 لعام 2014 القاضي بالاستمرار بإيقاف استقطاع نسبة 5% من شحنات النفط العراقي المصدر والخاصة بصندوق تعويضات الأمم المتحدة للفترة من 1 تشرين الاول 2014 ولغاية 31 كانون الأول 2015 على أن يتم إعادة الاستقطاع في بداية العام 2016.

أصدر مجلس إدارة لجنة التعويضات التابع للأمم المتحدة قراره المرقم 273 لعام 2015 القاضي بالاستمرار بإيقاف استقطاع نسبة 5% من شحنات النفط العراقي المصدر والخاصة بصندوق تعويضات الأمم المتحدة للفترة من 1 كانون الثاني 2016 ولغاية 31 كانون الأول 2016 على أن يتم إعادة الاستقطاع في بداية العام 2017 وتم تمديد قرار الإيقاف لمدة سنة واحدة بموجب قرار مجلس إدارة لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة رقم 274 لعام 2016، بلغ إجمالي المبلغ المتبقي من التعويضات غير المستقطعة للسنوات المنتهية في 31 كانون الأول 2015 و2016 و2017 4.6 مليار دولار أمريكي، على أن يتم إعادة الاستقطاع في بداية العام 2018.

2 أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي" الصادر من قبل اتحاد المحاسبين الدولي.

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية تتوافق مع تلك المتبعة في السنوات السابقة. لقد تم عرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي الذي يمثل العملة الرئيسية لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق. ان جميع المبالغ في القوائم المالية تعرض بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يتم الإشارة الى غير ذلك. تم المصادقة على القوائم المالية في 1 آب 2019 من قبل وزارة المالية.

3 السياسات المحاسبية العامة

3.1 النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه النقد في الصندوق، والأرصدة لدى البنوك واتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة. لم يتم إظهار مبلغ التأمينات النقدية لدى البنوك ضمن أرصدة الصندوق النقدية وذلك لأن هذه التأمينات محجوزة لدفع مبالغ خطابات اعتماد لقائمة للموردين.

3.2 سندات الخزينة

يتم إصدار سندات الخزينة من قبل الخزينة الأمريكية ويعمل البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك على شرائها والاحتفاظ بها لصالح الصندوق. إن فترة الاستحقاق الأصلية لسندات الخزينة تتراوح ما بين 3 إلى 6 أشهر. ويتم شرائها بخصم ولا تدفع الفائدة قبل تاريخ الاستحقاق. إن الفائدة على تلك السندات تمثل الفرق بين المبلغ المدفوع عند الشراء والمبلغ المقبوض عند الاستحقاق أو عند بيع السندات قبل الاستحقاق، حيث يتم إظهارها ضمن بند النقد وما في حكمه.

3.3 المقبوضات

يتم إثبات المقبوضات عندما يتم إيداع النقد في حسابات الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.

3.4 المدفوعات

يتم إثبات المدفوعات عندما يتم التحويل الى وزارة المالية.

3.5 الضريبة

إن الصندوق غير خاضع لأي نوع من أنواع الضرائب في العراق.

4 مبيعات النفط والمنتجات النفطية

4.1 توزيع مبيعات النفط ومنتجات النفط والغاز بما يتفق مع قرار مجلس الأمن رقم 1483

وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1483 المعتمد من قبل مجلس الأمن في 22 أيار 2003 وبعد تاريخ اعتماد هذا القرار، يتم إيداع كافة عائدات صادرات النفط ومنتجات النفط والغاز الطبيعي من العراق في حساب تحصيل مبيعات النفط لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، حيث يتم تحويل 95% من تلك العائدات إلى حساب الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ويتم تحويل 5% إلى حساب صندوق التعويضات للأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 687 (1991) والقرارات اللاحقة. لا يتم تسجيل المبالغ المحولة إلى صندوق التعويضات للأمم المتحدة في قائمة المقبوضات والمدفوعات للصندوق. بلغت المقبوضات من مبيعات النفط المصدر والمنتجات النفطية المصدرة المودعة في حساب تحصيل مبيعات النفط المصدر خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 مبلغ وقدره 46.5 مليار دولار أمريكي (28 مليون دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016).

4.2 مبيعات المنتجات النفطية

بلغ النقد المستلم من مبيعات المنتجات النفطية المصدرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 مبلغ 170 مليون دولار (منذ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2017: 4,399 مليار دولار أمريكي). لم يتم إيداع هذه المقبوضات في حساب تحصيل مبيعات النفط المصدر ولم يتم إثباتها ضمن القوائم المالية للصندوق، حيث يتم إيداع هذه المبالغ في حسابات مصرفية خاصة بشركة تسويق النفط (سومو) ومن ثم قيدها كإيرادات للخزينة العامة.

4.3 تقارير إنتاج النفط من إقليم كردستان

لم تستلم وزارة النفط تقارير إنتاج النفط من إقليم كردستان للسنوات المنتهية في 31 كانون الأول 2017 و2016 وكما هو الحال سابقاً منذ تأسيس الصندوق. كما لم تستلم الوزارة تقارير إنتاج النفط من محافظة كركوك للفترة من شهر تموز 2017

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
بالآلاف الدولارات الامريكية

ولغاية نهاية السنة المالية. إن التقارير المستلمة من قبل وزارة النفط تتضمن الكميات التي تم ضخها في الأنابيب فقط ولا تشمل التقارير أية معلومات عن الكمية المنتجة في إقليم كردستان ومحافظة كركوك.

4.4 شحنات النفط الخام التي تم تحميلها من قبل شركات النفط الدولية وتحويلات البنك المركزي العراقي لحساب تحصيل مبيعات النفط

لم يتم اعتبار شحنات النفط الخام المحملة من قبل شركات النفط الدولية العاملة في العراق للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017، وفقاً لعقود الخدمة جزء من مبيعات النفط المصدر في قائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر. حيث أن هذه الكميات المحملة لا يمكن تحصيلها نقداً. خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 تشكلت لجنة برئاسة وزارة المالية وضمت عضويتها البنك المركزي العراقي ووزارة النفط وذلك لتحديد آلية مناسبة للتأكد من دفع المبالغ المستحقة لحساب تحصيل مبيعات النفط والمتعلقة بشحنات النفط الخام المحملة من قبل شركات النفط الدولية. قررت اللجنة أن يقوم البنك المركزي العراقي بتحويل كامل قيمة النفط المحمل الى حساب تحصيل مبيعات النفط. أن القيمة الاجمالية للنفط المصدر من قبل شركات النفط الدولية العاملة في العراق (حسب عقود الخدمة) خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 بلغت 10.617 مليار دولار أمريكي (31 كانون الأول 2016 12.4 مليار دولار أمريكي) والتي يتم اظهارها ضمن بند مجموع مبيعات النفط المصدر.

5 مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق

بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003)، والذي تم اقراره بتاريخ 22 أيار 2003، يجب على كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي يوجد لديها أموال أو موجودات مالية أخرى أو موارد اقتصادية (المشار إليها بالموجودات المجمدة) عائدة للنظام العراقي السابق أو هيئاته وشركاته ووكلائه موجودة خارج العراق كما في تاريخ القرار، تجميد هذه الموجودات وتحويلها الى الصندوق مباشرة، الا إذا كانت تلك الموجودات المجمدة تحت حكم القضاء أو التحكيم أو أمور إدارية أخرى. إن بعض الموجودات المجمدة التابعة للنظام العراقي السابق لا تزال لدى عدد من الدول الأعضاء والتي تواصل الحكومة العراقية متابعتها باستمرار. لا يمكن للحكومة العراقية اعتماد تقدير دقيق لقيمة هذه الموجودات المجمدة التي سوف تحول الى الصندوق لان بعض الموجودات المجمدة قد تكون تحت حكم القضاء أو التحكيم أو أمور إدارية أخرى. تم استلام مبلغ 75 مليون دولار أمريكي مقبوضات من الموجودات المجمدة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 .

6 برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء

تم تأسيس برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء (البرنامج) بقرار مجلس الأمن رقم 986 (1995) وقراراته اللاحقة. نص قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003) على وجوب تحويل الأموال الفائضة من برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء إلى الصندوق في أقرب وقت ممكن.

إستناداً لقرار مجلس الأمن رقم 1958 (2010) فقد طلب مجلس الأمن من الأمين العام اخذ جميع الاجراءات الضرورية لإنهاء جميع الأنشطة المتبقية في إطار برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء، علماً بأن كافة الإعتمادات المستندية المصحوبة بمطالبات غير مسددة تتعلق بالتسليم قد انتهى أجلها، وفقاً لما تنص عليه من شروط، وإن حكومة العراق لن تقدم أي تأكيد بشأن وصول البضائع وأن هذه الخطابات منتهية بالنسبة لجميع الأغراض المدرجة في إطار البرنامج بما في ذلك تحويل الأموال المرتبطة بهذه الإعتمادات والخاصة بالتأمينات دون المساس بحقوق الموردين الذين قد تكون لهم حقوق أو مطالبات بالدفع تتعلق بالتسليم بما بينهم وبين الحكومة العراقية من عقود تجارية.

وفقاً للفقرة الثانية من قرار مجلس الأمن رقم 1958 (2010) وإشارة الى شهادات الاستلام التي تم توفيرها من قبل الحكومة العراقية للأمم المتحدة بتاريخ 15 كانون الأول 2010، والتي لم تسدد المبالغ المتعلقة بها، فقد طلب مجلس الأمن من الحكومة العراقية، دون تأخير بالتسديد مباشرة إذا ما تمت مخاطبتها من قبل المستفيدين أو من يمثلهم، وذلك فيما يتعلق بالدفعات التي قد تأثرت بعدم قدرة البنك على إيجاد المستفيدين أو بسبب عدم ابراز المستفيدين للوثائق المطلوبة.

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
بآلاف الدولارات الأمريكية

استناداً الى قرار مجلس الأمن رقم 1958 فقد تم انشاء حساب ضمان جديد للاحتفاظ بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي من حساب العراق ضمن حساب الضمان لغاية 31 كانون الأول 2016 يستعمل هذا الحساب حصراً من اجل تغطية نفقات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء المنظم للأنشطة المتبقية في إطار البرنامج بما في ذلك دعم المنظمة لتحقيقات واجراءات الدول الاعضاء ذات الصلة بالبرنامج بالإضافة الى مصاريف مكتب المنسق رفيع المستوى. إضافة الى ذلك تم حجز مبلغ 131 مليون دولار أمريكي في حساب الضمان لتوفير التعويضات للأمم المتحدة وممثليها ووكلائها والمتعاقدين المستقلين معها لمدة ستة سنوات فيما يتعلق بكافة أنشطة برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء منذ تأسيسه. تم استرجاع جميع المبالغ الخاصة بحساب الضمان خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 مع الفوائد بدفعتين (135 مليون دولار أمريكي في 5 تموز 2017 و 16 مليون دولار أمريكي في 29 أيلول 2017) وذلك من خلال بنك (JP Morgan) وبلغ صافي مبلغ الفائدة المستلمة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 مبلغ وقدره 3.33 مليون دولار أمريكي.

طلب مجلس الأمن في قراره رقم 1958 (2010) من الأمين العام للأمم المتحدة أخذ جميع الاجراءات الضرورية لعقد الاتفاقيات التنفيذية مع الحكومة العراقية اللازمة لما يلي :

- توفير تعويضات مناسبة للأمم المتحدة وممثليها ووكلائها والمتعاقدين المستقلين معها بشأن جميع الأنشطة ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء منذ إنشائه.

التنازل عن كافة المطالبات المستقبلية التي قد تكون لدى الحكومة العراقية إزاء الأمم المتحدة وممثليها ووكلائها والمتعاقدين المستقلين معها بشأن جميع الأنشطة ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء منذ إنشائه.

7 فوائد مقبوضة

| للسنة المنتهية في 31 كانون الأول | | |
|----------------------------------|--------|---|
| 2016 | 2017 | |
| 13,196 | 24,699 | فوائد سندات الخزينة الأمريكية* |
| 5,440 | 17,545 | فوائد اتفاقيات اعادة الشراء لليلة واحدة / البنك المركزي العراقي |
| - | 833 | فوائد تأمينات نقدية لقاء خطابات الاعتماد |
| 18,636 | 43,077 | |

*يمثل هذا المبلغ فوائد سندات الخزينة الأمريكية المقبوضة في تاريخ الاستحقاق، تم قبض هذه الفوائد على حساب المبيعات العسكرية (FMS) لدى البنك الفدرالي في نيويورك و التي يمكن ان يتم اعادة استثمارها في سندات الخزينة الأمريكية.

8 قروض مقبوضة

| للسنة المنتهية في 31 كانون الأول | | |
|----------------------------------|-------|---------------|
| 2016 | 2017 | |
| 7,096 | 7,095 | قروض مستردة * |
| 7,096 | 7,095 | |

* بتاريخ 19 أيار و 17 تشرين الثاني 2017 استلم الصندوق مبلغ 6.7 مليون دولار أمريكي كدفعتين سداد عن قرض العراق إلى جمهورية مدغشقر وبهذا تم سداد كامل قيمة القرض من قبل جمهورية مدغشقر الى العراق، كما استلم الصندوق مبلغ 395 الف دولار أمريكي كدفعة سداد عن فوائد قرض العراق إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال سنة 2017.

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
بآلاف الدولارات الأمريكية

9 مقبوضات أخرى

| للسنة المنتهية في 31 كانون الأول | | |
|----------------------------------|---------|---|
| 2016 | 2017 | |
| 228,698 | 315,109 | تأمينات نقدية مسترجعة من خطابات الضمان |
| 337 | - | مبالغ مقبوضة من برنامج نفط مقابل الغذاء |
| 212,936 | 10,947 | مبالغ مقبوضة من السفارات والملحقيات الثقافية والمصارف الحكومية التابعة للحكومة العراقية وأخرى |
| 441,971 | 326,056 | |

10 التحويلات إلى وزارة المالية

إن مصدر التمويل الأساسي لكافة الوزارات في الحكومة العراقية والمؤسسات التابعة لها يتم من خلال الصندوق. بعد تحويل الأموال من الصندوق (300600) إلى وزارة المالية، يتم توزيعها إلى الوزارات العراقية الأخرى والمؤسسات التابعة لها بموجب الموازنة المخصصة لكل منها.

علمًا أن مجموع الأموال المحولة من حساب صندوق تنمية العراق وحساب اللاحق (300600) مبلغ وقدره 46.8 مليار دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017.

يبين الجدول التالي تفاصيل مدفوعات خطابات الاعتماد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 لصالح المنشآت الحكومية العراقية والدوائر التابعة لها:

| للسنة المنتهية في 31 كانون الأول | | |
|----------------------------------|-----------|-------------------------|
| 2016 | 2017 | |
| 250,268 | 1,564,421 | وزارة النفط |
| - | 1,382,827 | وزارة التجارة |
| 223,483 | 1,311,024 | وزارة الكهرباء |
| 639,787 | 800,063 | وزارة الصحة |
| 30,098 | 161,539 | دوائر غير مرتبطة بوزارة |
| 842,325 | 135,940 | وزارة الدفاع |
| - | 60,312 | وزارة التربية |
| 4,861 | 31,723 | وزارة الداخلية |
| 537 | 21,629 | وزارة النقل والمواصلات |
| - | 13,924 | مجلس الوزراء |
| 44,685 | 7,350 | وزارة الزراعة |
| - | 1,000 | وزارة العدل |
| 502,500 | 1,000 | وزارة المالية |
| 441 | 43 | وزارة الاتصالات |
| 8,602 | - | الموارد المائية |
| 2,547,587 | 5,492,795 | |

11 خطابات الاعتماد لصالح المنشآت الحكومية العراقية

يقوم الصندوق بتمويل خطابات الاعتماد للوزارات والمؤسسات العراقية والشركات التابعة لها وفقاً لموازناتها المعتمدة. تنفذ خطابات الاعتماد من قبل المصرف العراقي للتجارة بعد موافقة وزارة المالية على الدفع. يتم دفع مبالغ هذه الخطابات من حساب الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك إلى حسابات المصرف العراقي للتجارة لدى بنكي (JP Morgan Chase) و (Citibank, N.A).

يقوم بنكي (JP Morgan Chase) و (Citibank, N.A) بالإحتفاظ بالمبالغ المحولة كتأمينات نقدية إلى أن يستلم كل من الوزارات العراقية تليداً باستلام البضاعة أو تقديم الخدمة وذلك وفقاً لشروط خطابات الاعتماد. لم يتم إظهار مبلغ التأمينات النقدية ضمن أرصدة الصندوق النقدية وذلك لعدم قدرة الصندوق على التحكم بها ولأن هذه التأمينات محجوزة لدفع مبالغ خطابات الإعتماد للموردين.

يبين الجدول التالي تفاصيل مدفوعات خطابات الاعتماد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 لصالح المنشآت الحكومية العراقية والدوائر التابعة لها:

خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 تم اعتماد دفع جميع خطابات الاعتماد عن طريق وزارة المالية من خلال حساب تحويلات الى وزارة المالية بدلاً من دفعها عن طريق الحساب اللاحق لذلك لم يتم اظهارها في خطابات الاعتماد لصالح المنشآت الحكومية العراقية وتم اظهارها في حساب التحويلات الى وزارة المالية. اما بالنسبة الى ارقام المقارنة حيث تم اعتماد هذه المعالجة خلال الربع الثاني من السنة المنتهية في 31 كانون الاول 2016 وعلية تم اظهار الاعتمادات في حساب خطابات الاعتماد لصالح المنشآت الحكومية العراقية و حساب التحويلات الى وزارة المالية.

| للسنة المنتهية في 31 كانون الاول | | |
|----------------------------------|------|------------------------|
| 2016 | 2017 | |
| 315,830 | - | وزارة الداخلية |
| 131,028 | - | وزارة الدفاع |
| 50,567 | - | وزارة النفط |
| 36,726 | - | وزارة الصحة |
| 10,000 | - | وزارة الكهرباء |
| 2,000 | - | وزارة المالية |
| 1,898 | - | وزارة الصناعة والمعادن |
| 1,715 | - | وزارة العدل |
| 117 | - | الهيئة العامة للضرائب |
| 549,881 | - | |

12 العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية

تم منح المؤسسات الأمريكية صلاحية محدودة من الحكومة العراقية لإدارة العقود القائمة والمبرمة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة فيما يتعلق بالدفعات بعد تاريخ 28 حزيران 2004. في أيلول 2007 منحت القيادة المشتركة للتعاقد العراقي صلاحية مؤقتة من قبل وزارة المالية لصرف الأموال المتبقية من حساب صندوق التنمية للعراق. في 31 كانون الاول 2007 انتهت الصلاحية الممنوحة لهذه السلطة ولم يتم تمديدها. لم تقم كل من المؤسسات الأمريكية ووزارة المالية بتسوية مدفوعات الصندوق لحساب المؤسسات الأمريكية والمدفوعات لعقود إعمار العراق لغاية تاريخ اعداد هذه القوائم المالية.

13 سداد ديون العراق الخارجية

قامت وزارة المالية بتحويل مبلغ 1,049 مليون دولار أمريكي من حسابات وزارة المالية في البنك المركزي العراقي الى جهات الخارجيه خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 (1,186 مليون دولار امريكي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016). تم دفع مبلغ 375 دولار أمريكي الى بنك انجلترا خلال سنة 2017 عن طريق حساب البنك المركزي في انجلترا حيث تستخدم المبالغ المودعة لدى بنك انجلترا لتسديد الفوائد المستحقة على اتفاقيات الديون الثنائية التي تم التوصل إليها مع الداننين في نادي باريس وغيرها من الأعضاء في النادي.

و كذلك تم تحويل مبلغ 162 مليون دولار أمريكي من حسابات وزارة المالية في البنك المركزي العراقي الى بنك نيويورك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 والتي تم تسديدها بدفعتين كل سنة اشهر وتستحق كل منها في (1 تشرين الثاني و7 كانون الاول) من كل سنة حتى نهاية سنة 2020. تستخدم المبالغ المودعة لدى بنك نيويورك لتسديد الفوائد المستحقة على الكويون (فوائد سندات العراق للداننين التجاريين الكبار) التي تم التوصل إليها مع الداننين في نادي باريس وغيرها من الأعضاء في النادي وحسب الاتفاقية المبرمة فان البنك المركزي ملزم بسداد هذه الديون بعد سنة 2020 وحسب بنود الاتفاقية.

14 مدفوعات أخرى

تمثل قيمة المدفوعات التي قام بها البنك المركزي العراقي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 وذلك بناء على الآلية المتفق عليها بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي والخاصة بالمبالغ التي تم ايداعها بصورة خاطئة في حساب صندوق تنمية العراق.

15 النقد وما في حكمه

| للسنة المنتهية في 31 كانون الأول | |
|----------------------------------|-------------|
| 2016 | 2017 |
| 60 | 63 |
| (873,579) | (2,689,618) |
| (873,519) | (2,689,555) |

رصيد الصندوق:
رصيد البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي
رصيد البنك المركزي العراقي

| للسنة المنتهية في 31 كانون الأول | |
|----------------------------------|-------------|
| 2016 | 2017 |
| (873,579) | (2,689,618) |
| (873,579) | (2,689,618) |

رصيد لدى البنك المركزي العراقي:
رصيد الحساب اللاحق (حساب رقم 300600)

| للسنة المنتهية في 31 كانون الأول | |
|----------------------------------|------|
| 2016 | 2017 |
| 60 | 63 |
| 60 | 63 |

رصيد لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك:
حسابات تشغيلية

16 ارتباطات والتزامات محتملة والحصانة

تتكون الالتزامات التعاقدية من العقود الجارية الموقعة من قبل سلطة الائتلاف السابقة والمدارة من قبل المؤسسات الأمريكية. الالتزامات التعاقدية المبرمة من قبل الوزارات العراقية تعتبر التزامات ضمن الموازنة العراقية ولا يتم اعتبارها كالتزامات مباشرة على الصندوق. لم تعمل سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة على الاحتفاظ بسجلات محاسبية كاملة لكافة الالتزامات التعاقدية التي أبرمتها المؤسسات الأمريكية للفترة منذ انشاء الصندوق ولغاية 28 حزيران 2004. قامت المؤسسات الأمريكية بتاريخ 11 كانون الأول 2006 بتسليم الملفات والوثائق المؤيدة الأخرى للعقود المبرمة من سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة والمؤسسات الأمريكية الى ديوان الرقابة المالية. بموجب كتاب ديوان الرقابة المالية (الديوان) المؤرخ 25 شباط 2007، تم ابلاغ المؤسسات الأمريكية بوجود مخالفات مالية وتشريعية، الأمر الذي أدى الى قيام الديوان بتدقيق كافة العقود والوثائق المؤيدة، وعليه تحتفظ المؤسسات العراقية بحقها بالمطالبة بالتعويض عن أي ضرر مالي لحق بالخزينة العراقية نتيجة لأي تصرف اداري أو مالي من قبل المؤسسات الأمريكية فيما يتعلق بتنفيذ هذه العقود. في أيلول 2007 منحت وزارة المالية القيادة المشتركة - العراق صلاحية مؤقتة لصرف المبالغ المتبقية من الحساب الفرعي للصندوق. انتهت هذه الصلاحية في 31 كانون الأول 2007 ولم يتم تجديدها ولم تتمكن وزارة المالية من تحديد الالتزامات التعاقدية القائمة لغاية تاريخ اعداد هذه القوائم المالية. بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483 (2003)، اتخذ عدد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن الخطوات القانونية الضرورية لضمان حصانة النفط والمنتجات النفطية العراقية حتى تنقل الملكية إلى المشتري، بحيث لا يكونوا عرضة لأية ملاحظات قانونية أو إدارية أو رهن تحكيمي. وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1956 (2010) تقرر تمديد هذه الحصانة لغاية 30 حزيران 2011. وقد اصدرت الحكومة الأمريكية بتاريخ 17 أيار 2013 قرار باستمرار الحماية على صندوق تنمية العراق من تاريخ 22 أيار 2013 ولمدة عام واحد. هذا وقد اصدرت الحكومة الأمريكية بتاريخ 27 أيار 2014 قرار بوقف الحماية على صندوق التنمية للعراق من تاريخ 27 أيار 2015.

17 حساب المبيعات العسكرية الأجنبية للحكومة العراقية (FMS)

أسس حساب المبيعات العسكرية في 4 كانون الأول 2006 بناءً على طلب من البنك المركزي العراقي. يمول هذا الحساب من الصندوق وقد خصص هذا الحساب للمشتريات الأمنية لوزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع. إضافة الى ذلك، إن هذا الحساب لا يمثل جزء من حسابات الصندوق، الا انه يتم تحويل إيرادات فوائد هذا الحساب الناتجة عن استثمارات إتفاقيات إعادة الشراء الليلي بالكامل من حساب (FMS) منذ تأسيسه إلى حساب الصندوق الرئيسي (إيضاح 7).

إن رصيد حساب (FMS) مصنف كما يلي:

| للسنة المنتهية في 31 كانون الأول | | |
|----------------------------------|-----------|-----------------------------------|
| 2016 | 2017 | |
| 2,593,381 | 2,583,677 | سندات الخزينة |
| 1,558,391 | 1,567,200 | اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة |
| 91 | 86 | حسابات تشغيلية |
| 4,151,863 | 4,150,963 | |

كانت حركات حساب المبيعات العسكرية الأجنبية للحكومة العراقية خلال اربع سنوات الاخيرة كما يلي:

| للسنة المنتهية في 31 كانون الأول | | | | |
|----------------------------------|-------------|-------------|-----------|-----------------------|
| 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | |
| 6,127,935 | 6,476,619 | 5,640,891 | 4,151,863 | رصيد اول المدة |
| 1,406,622 | 452,108 | 1,772 | 2,463 | الإضافات خلال الفترة |
| (1,057,938) | (1,287,836) | (1,490,800) | (3,363) | المسحوبات خلال الفترة |
| 6,476,619 | 5,640,891 | 4,151,863 | 4,150,963 | رصيد آخر المدة |

صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
بالآلاف الدولارات الأمريكية

18 تحليل المقبوضات والمدفوعات

| الإجمالي | الحساب اللاحق * | الحساب الرئيسي | للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 |
|--------------------|--------------------|----------------|---|
| | | | المقبوضات النقدية |
| | | | مبيعات النفط المصدر والمنتجات النفطية |
| 46,513,192 | 46,513,192 | - | المصدرة |
| 43,077 | 18,376 | 24,701 | فوائد مقبوضة |
| 7,095 | - | 7,095 | قروض مقبوضة |
| 75,123 | 75,123 | - | مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق |
| 326,056 | 326,049 | 7 | مقبوضات أخرى |
| 46,964,543 | 46,932,740 | 31,803 | إجمالي المقبوضات النقدية |
| | | | المدفوعات النقدية |
| 46,818,000 | 46,818,000 | - | التحويلات إلى وزارة المالية |
| 108,633 | 108,633 | - | مدفوعات أخرى |
| 46,926,633 | 46,926,633 | - | إجمالي المدفوعات النقدية |
| - | 31,800 | (31,800) | تحويلات بين الحسابات |
| 37,910 | 37,907 | 3 | الوفر في النقد وما في حكمه |
| (2,689,555) | (2,689,615) | 60 | النقد وما في حكمه في الأول من كانون الثاني 2017 |
| (2,651,645) | (2,651,708) | 63 | النقد وما في حكمه كما في 31 كانون الأول 2017 |

* وفقاً للآلية التي تم اعتمادها من قبل الحكومة العراقية بتاريخ 22 أيار 2014، يتم نقل إيرادات النفط بشكل يومي من حساب تحصيل مبيعات النفط إلى حساب البنك المركزي العراقي 2 لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. كما يتم تحويل المبالغ المودعة لدى البنك المركزي العراقي 2 إلى حساب وزارة المالية بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي (الحساب اللاحق رقم 300600).

18 تحليل المقبوضات والمدفوعات (تتمة)

| الإجمالي | الحساب اللاحق * | الحساب الرئيسي | للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 |
|-------------|-----------------|----------------|---|
| | | | المقبوضات النقدية |
| | | | مبيعات النفط المصدر والمنتجات النفطية |
| 28,094,562 | 28,094,562 | - | المصدرة |
| 18,636 | 5,440 | 13,196 | فوائد مقبوضة |
| 7,096 | - | 7,096 | قروض مقبوضة |
| 441,971 | 433,657 | 8,314 | مقبوضات أخرى |
| 28,562,265 | 28,533,659 | 28,606 | إجمالي المقبوضات النقدية |
| | | | المدفوعات النقدية |
| | | | التحويلات إلى وزارة المالية |
| 29,828,415 | 29,828,415 | - | خطابات الاعتماد لصالح المنشآت الحكومية |
| 549,881 | 549,881 | - | العراقية |
| 5 | - | 5 | مدفوعات أخرى |
| 30,378,301 | 30,378,296 | 5 | إجمالي المدفوعات النقدية |
| - | 28,600 | (28,600) | تحويلات بين الحسابات |
| (1,816,036) | (1,816,037) | 1 | الوفر في النقد وما في حكمه |
| (873,519) | (873,578) | 59 | النقد وما في حكمه في الأول من كانون الثاني 2016 |
| (2,689,555) | (2,689,615) | 60 | النقد وما في حكمه كما في 31 كانون الأول 2016 |

* وفقاً للآلية التي تم اعتمادها من قبل الحكومة العراقية بتاريخ 22 أيار 2014، يتم نقل إيرادات النفط بشكل يومي من حساب تحصيل مبيعات النفط إلى حساب البنك المركزي العراقي 2 لدى البنك الإحتياطي الفدرالي في نيويورك. كما يتم تحويل المبلغ المودعة لدى البنك المركزي العراقي 2 إلى حساب لصالح وزارة المالية بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي (الحساب اللاحق رقم 300600).

19 إعادة البيان

تم قيد حوالات قرض صندوق النقد الدولي خلال سنة 2016 بقيمة 1.25 مليار دولار امريكي (سنة 2015: 1.24 مليار دولار امريكي)، اضافة الى حوالة قرض مصرف العراقي للتجارة خلال العام 2015 بقيمة 2 مليار دولار امريكي ضمن حسابات صندوق تنمية العراق وذلك من اجل تمويل التحويلات الى وزارة المالية، علماً ان هذه الحوالات لا تعتبر جزء من إيرادات صندوق تنمية العراق ولا ينبغي قيدها ضمن حسابات الصندوق وذلك تماشياً مع قرار مجلس الأمن المرقم 1483 لسنة (2003)، ونتيجة لذلك، تم اعادة تصنيفها واستبعادها من حسابات صندوق تنمية العراق.

يبين الجدول أدناه أثر قيد حوالات القروض المشار إليها اعلاه على قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية:

| للسنة المنتهية في 31 كانون الأول | | | التحويلات الى وزارة المالية وفقاً لقائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية يستثنى: (مبالغ القروض المستلمة) التحويلات الى وزارة المالية بعد استبعاد مبالغ القروض المستلمة |
|----------------------------------|-------------|------------|---|
| 2015 | 2016 | 2017 | |
| 33,850,000 | 29,828,415 | 46,818,000 | |
| (3,242,800) | (1,252,549) | (803,666) | |
| 30,607,200 | 28,575,866 | 46,014,334 | |